



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

- **البنك الدولي: الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر تساعدها على تجاوز الوضع الحالي للأزمة العالمية^١.**
 - أكد البنك الدولي في تقرير له أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تنفذها مصر حائط صد لمواجهة الأزمة العالمية الحالية، وأن الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٤ بهدف الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية وتعزيز أداء قطاع الطاقة وتعبئة التمويل أدت إلى تمكين مصر من دخول الأزمات المتتالية بوضع أفضل لحسابات المالية العامة، كما تم إجراء إصلاحات مؤسسية لتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة للخطوات التي اتخذت نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص.
- **البنك الدولي: القطاع المصرفي في مصر لا يزال قادراً على الصمود^٢.**
 - أكد البنك الدولي أن القطاع المصرفي في مصر لا يزال قادراً على الصمود. وأوضح البنك الدولي في مرصد الاقتصاد المصري، ديسمبر ٢٠٢٢ دعم القدرة على الصمود في وجه الأزمات من خلال الإصلاحات المالية، أنه في نهاية يونيو ٢٠٢٢ بلغ حجم القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ٢٠,٩ في أحدث تقرير
 - كما تراجع نسبة القروض غير المنتظمة من إجمالي القروض تدريجياً إلى ٣,٢% بعد أن بلغت ٤,٢% في نهاية ٢٠١٩ وبلغت نسبة تغطية مخصصات القروض إلى القروض غير ٩٢,١% ويتمتع القطاع المصرفي بانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع حيث تبلغ ٤٨,٦% مما يشير إلى وفرة السيولة وتعكس مؤشرات السلامة المالية جزئياً الحيازات الكبيرة من سندات الخزنة. وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٢ تحوز البنوك التجارية وحدها ٥٥% من إجمالي الرصيد القائم لأذون الخزنة، فضلاً عن المستوى المنخفض من الوساطة الائتمانية (لا سيما للقطاع الخاص.
 - وأوضح التقرير أنه ومع ذلك، فإن المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي في ظل حيازته للديون السيادية تعد محدودة بالنسبة للاستقرار المالي، وقد وضع البنك المركزي لوائح تنظيمية جديدة في أغسطس ٢٠٢١ تطلب من البنوك تنفيذ خطط تعاف كل عامين (وسنوياً للبنوك المحلية المهمة على مستوى الجهاز المصرفي).
 - وأكد وفد البنك أن هذا النموذج دفع العديد من الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي أن تبدأ الاستفسار عن هذه الجهود وإمكانية إعادة تكرارها مع البنك الدولي من أجل تنفيذ ذات النموذج في الدول المختلفة لاسيما الأفريقية، كما أكدت البعثة حرص مجموعة البنك الدولي على الاستمرار في التعاون والمضي قدماً من أجل التوسع في هذا البرنامج دعماً لروية الحكومة المصرية الهادفة للتوسع في تمويل الوحدات السكنية للمواطنين.
 - وأشار البنك إلى إنه من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي والدخل الحقيقي سلباً بالأزمات العالمية المتداخلة على المدى القريب. فبينما تستمر بعض القطاعات الرئيسية في الازدهار، لا سيما قطاعات استخراج الغاز التي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، فضلاً عن قطاعات الاتصالات والزراعة والتشييد والبناء، يظهر أداء الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية، أقل من إمكاناتها. وعلى هذا النحو بعد الانتعاش القوي بنسبة ٦,٦% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٤,٥% في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجياً بعد ذلك. وقد يرتفع معدل الفقر الذي سجل آخر مستوى له عند ٢٩,٧ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس (٢٠٢٠) بسبب تأثير صدمة التضخم على مستويات الدخل الحقيقي.

¹<https://www.idsc.gov.eg/Newsletter/View/7717#:~:text=D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D8%A7%D8%A6%D8%B7.%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9>

²<https://www.bankgate.com/36429/D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%89-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D9%88%D8%AF>

● المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على عقد اتفاق مع مصر مدته ٤٦ شهراً بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي³

- وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مدته ٤٦ شهراً مع مصر في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" بقيمة ٢٣٥٠,١٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ١١٥,٤% من حصة العضوية في الصندوق أو حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي). ويتيح قرار المجلس التنفيذي صرف دفعة فورية بقيمة ٢٦١,١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٣٤٧ مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تلبية احتياجات ميزان المدفوعات ودعم الموازنة. وعلى مدار البرنامج، يُتوقع أن يشجع "تسهيل الصندوق الممدد" على إتاحة تمويل إضافي لصالح مصر بقيمة ١٤ مليار دولار أمريكي تقريباً من شركائها الدوليين والإقليميين، شاملاً موارد تمويلية جديدة من دول مجلس التعاون الخليجي وشركاء آخرين من خلال عمليات البيع الجارية للأصول المملوكة للدولة وقنوات التمويل التقليدية من الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف.
- ويطمح البرنامج الاقتصادي للسلطات المدعوم باتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" إلى تنفيذ حزمة شاملة من السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتمهيد الطريق نحو تحقيق نمو مستدام وشامل بقيادة القطاع الخاص. وتحديداً، تتضمن حزمة السياسات
 - (١) التحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن لتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية الخارجية.
 - (٢) تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم تدريجياً تماشياً مع أهداف البنك المركزي، إلى جانب تعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية، بما في ذلك من خلال إلغاء دعم برامج الإقراض.
 - (٣) الضبط المالي وإدارة الدين لضمان تراجع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي واحتواء إجمالي الاحتياجات التمويلية، مع زيادة الإنفاق الاجتماعي وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة، وإدارة المشروعات الاستثمارية الوطنية بما يحقق استدامة المركزي الخارجي والاستقرار الاقتصادي.
 - (٤) إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتقليص بصمة الدولة، وضمان المنافسة العادلة بين جميع الكيانات الاقتصادية، وتسهيل تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع العام.
- وأشارت السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس المجلس، إلى أن قد "تصدت مصر بصلابة لأزمة كوفيد-١٩ بفضل برامجها السابقة التي دعمها الصندوق. ورغم تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١، بدأت الاختلالات في التراكم نتيجة ثبات أسعار الصرف وارتفاع مستويات الدين العام وتأخر خطى الإصلاح الهيكلي. وساهمت الحرب في أوكرانيا في بلورة مواطن الضعف القائمة. فقد تسببت في خروج التدفقات الرأسمالية، كما أدت، في ظل استمرار تثبيت سعر الصرف، إلى تراجع احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي وانخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك وتفاقم اختلالات أسعار الصرف.
- "وأوضحت أن هناك حاجة إلى حزمة شاملة من السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية للحد من هذه الاختلالات، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات، وتمهيد الطريق نحو تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص. وفي هذا السياق، ونرحب بالتزام السلطات في الأونة الأخيرة بالتحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن ومعالجة التشوهات الناجمة عن السياسات السابقة من خلال التشديد المسبق للسياسة النقدية والمضي قدماً نحو تعزيز شبكة الأمان المالي.
- "وأضافت أن يتضمن البرنامج الاقتصادي للسلطات المدعوم باتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ٤٦ شهراً حزمة من السياسات ذات المصدقية التي تستهدف مواجهة هذه التحديات على المدى المتوسط. فالتحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن سيؤدي إلى التخفيف من حدة الصدمات الخارجية ومنع ظهور الاختلالات مجدداً، كما سيسمح للسياسة النقدية بالتركيز على خفض التضخم تدريجياً. وسيضمن الضبط المالي استدامة القدرة على تحمل الديون، بينما ستساهم زيادة الإنفاق الاجتماعي في حماية الفئات الضعيفة. كذلك ستساعد الإصلاحات الهيكلية في تقليص بصمة الدولة وضمان المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة والشفافية. ومن شأن "تسهيل الصندوق الممدد" سد جزء من الفجوة التمويلية، والتشجيع على إتاحة المزيد من التمويل في صورة استثمارات لصالح مصر من شركائها الدوليين والإقليميين لسد الفجوة المتبقية.
- "وأشارت إلى أن في ظل تصاعد حالة عدم اليقين والمخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد العالمي، يمثل التزام السلطات بمواصلة تطبيق نظام سعر الصرف المرن والسياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية والإصلاحات الهيكلية خطوة حاسمة. ويعد سجل الأداء القوي للسلطات والشعور الراسخ بملكية البرامج التي دعمها الصندوق في السابق والتأييد السياسي لحزمة السياسات عوامل مهمة من شأنها التخفيف من حدة المخاطر وتحقيق أهداف البرنامج الحالي الذي يدعمه الصندوق.

³ <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪ و ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪^٤.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تبحث مع مدير إدارة البيئة والتنمية المستدامة وتغير المناخ بوزارة الخارجية الخطوات المستقبلية لمبادرات الوزارة في COP27^٤.

- استقبلت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ السفير محمد نصر، مدير إدارة البيئة والتنمية المستدامة وتغير المناخ بوزارة الخارجية، لمناقشة الخطوات المستقبلية فيما يخص المبادرات التي أطلقتها الوزارة خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27).
- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، المبادرات التي أطلقتها الوزارة في COP27، مشيرة إلى مبادرة أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية في الدول الأفريقية والدول النامية، التي تهدف إلى تعزيز مفهوم "تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية" كأحد الأساليب التي يمكن استخدامها لتنسيق وتعميم السياسات وتوجيه الاستثمارات للمشاريع ذات الأولوية للتحويل نحو تنمية منخفضة الانبعاثات، والإسراع في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التابعة لها، في سياق جهود تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة حصة المشروعات الخضراء إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ من الخطط الاستثمارية الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.
- كما أشارت إلى الدول الأعضاء في المبادرة، وهي جمهورية تشاد، والجابون، وباكستان، ومالوي، موضحة أن الخطوات المستقبلية للمبادرة تتضمن عقد مشاورات مع أصدقاء المبادرة، وتفعيل هيكل الحوكمة الخاص بها واعتماد خطة تنفيذية، وتعزيز التوجه نحو تخضير الخطط الاستثمار الوطنية، وتفعيل المبادرة بشكل كامل في مؤتمر الأطراف (COP28).
- ولفتت إلى مبادرة حياة كريمة من أجل أفريقيا قادرة على الصمود في إطار تغير المناخ، موضحة أنها تهدف إلى تحسين جودة الحياة في ٣٠٪ من القرى الأكثر فقراً وهشاشة إزاء التغيرات المناخية بحلول ٢٠٣٠، وبما يدعم جهود مواجهة ظاهرة تغير المناخ ويسرع تنفيذ خطط المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، كما أنها تراعي تباين الظروف، والقدرات والاحتياجات والأولويات والمخاطر المناخية لمختلف الدول الأفريقية.
- أضافت الدكتورة / هالة السعيد، أنه يمكن تنفيذ المبادرة من خلال العمل على دمج النهج المراعي للمناخ في الخطط الوطنية والسياسات الاقتصادية للتنمية الريفية وبرامج الحماية الاجتماعية، وربط هذه السياسات بأهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، ودعم الحلول المتكاملة المراعية للمناخ لتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مع تشجيع وتحفيز استثمارات القطاع الخاص من أجل الحلول المراعية للمناخ في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المناطق الريفية، بما في ذلك تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الحكومات الأفريقية على تبني المبادئ الاستراتيجية الخضراء، والاستثمار في مجال البحث والتطوير للوصول إلى حلول للتكيف لدعم المجتمعات الريفية الأكثر احتياجاً، وبناء القدرات والعمل على استدامتها في المجتمعات ذات الدخل المنخفض من خلال توفير البرامج التعليمية ذات الصلة، والتدريب المهني، وخلق المزيد من الوظائف الخضراء اللائقة في المناطق الريفية. وأضحت أن الدول الأعضاء في المبادرة تشمل رواندا، وبنسوانا، وتوغو، وملاوي.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى مركز القاهرة لتوطين أهداف التنمية المستدامة الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر COP27 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) تحت مظلة التحالف الأممي (Local 2030)، مشيرة إلى أنه يستهدف بناء القدرات، وإعداد المنهجيات والآليات اللازمة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات، وتقديم الدعم للحكومات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، موضحة أنه يتم تصنيف المراكز إلى ثلاثة أنواع هي، مراكز فنية يتم التركيز على جانب واحد أو أكثر من الجوانب الفنية لتوطين أهداف التنمية المستدامة، ومراكز موضوعية يتم التركيز على موضوع واحد أو أكثر، والمراكز الإقليمية يتم فيها تعزيز جهود توطين أهداف التنمية المستدامة داخل منطقة جغرافية و/أو مجموعة لغوية معينة.

• السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء يتابع جهود التوسع في برامج الحماية الاجتماعية^٥.

- التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالأستاذة/ نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي؛ لمتابعة جهود الوزارة في التوسع في برامج الحماية الاجتماعية. وفي مستهل المقابلة، أكد رئيس الوزراء أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً بالتوسع في برامج الحماية الاجتماعية، وعلى رأسها برنامج "تكافل وكرامة"، من خلال ضم الأسر

⁴ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3635&lang=ar>

⁵ <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/44005>

الأولى بالرعاية إلى برامج الدعم النقدي.

- واستعرضت الأستاذة / نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، أن ما تم إنجازه في برنامج "تكافل وكرامة"، تنفيذاً للتكليفات الرئاسية بالتوسع في مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية. وصرحت الوزيرة: وصل عدد الأسر المستفيدة من الدعم النقدي الذي توفره موازنة الدولة إلى ٤,٦ مليون أسرة، من الأسر التي تقع تحت خط الفقر، بإجمالي ٢٠ مليون مواطن تقريباً، هذا بخلاف ٦٠٠ ألف أسرة أخرى يتحمل "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي" تكاليف تغطيتها، بالتعاون مع الجمعيات الأهلية الداعمة لأنشطة الدعم النقدي.
- وأضافت أنه يتم استهداف الأسر التي لديها أطفال أقل من ١٨ سنة، بالإضافة إلى أسر السيدات المُعيلات، بما يشمل الأرمال والمطلقات، فضلاً عن المستفيدين من ذوي الهمم بنسبة ٢٨%، وكذلك المسنين.
- وأوضحت أن وزارة التضامن الاجتماعي قامت بتحويل جميع بطاقات صرف الدعم النقدي إلى بطاقات "مميزة" للمدفوعات القومية التابعة للبنك المركزي، اتساقاً مع سياسات الشمول المالي التي تنتهجها الدولة، علماً بأن السيدات اللاتي يحملن بطاقات بأسمائهن تبلغ نسبتهن ٧٤% من إجمالي المستفيدين، بالمقارنة بنسبة الرجال التي وصلت إلى ٢٦%.
- ونوهت إلى أن الدعم النقدي يستهدف الأسر الأكثر فقراً والأولى بالرعاية، موضحة أن أغلب هذه الأسر يوجد بمحافظة الوجه القبلي بنسبة تبلغ حوالي ٥٧% من المستفيدين، فيما يحصل الوجه البحري على ٣١%، ومحافظات القناة على حوالي ٨%، والقاهرة ٤%.
- وأضافت نجاح البرنامج في تحقيق الهدف المتعلق بتكامل تقديم خدمات الدعم الحكومية ذات الصلة، والتي تستهدف هذه الفئات، وعلى رأسها خدمات الدعم التموييني ودعم الخبز بالشراكة مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والرعاية الصحية لغير القادرين بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان.
- وأشارت الأستاذة / نيفين القباج، إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي تقوم، بالشراكة مع وزارة الأوقاف، بتوزيع حصص اللحوم شهرياً على ما يقرب من ١٢٠ ألف أسرة من الفئات الأكثر فقراً المُدرجة بقواعد بيانات "تكافل وكرامة". وأوضحت إن الوزارة تتبع في ذات الوقت منهجية تستهدف تخارج العديد من هذه الأسر من دائرة الفقر؛ عبر برامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف التشغيل والتوظيف ونقل الأصول الإنتاجية، وذلك سعياً لتحسين المستوى الاقتصادي للأسر.
- وأشارت أيضاً إلى أن الوزارة بدأت برنامج "وعي" للتوعية والتنمية المجتمعية منذ عام ٢٠٢٠، بهدف الإرشاد والتثقيف لكل أفراد الأسرة لحمايتهم من السلوكيات الضارة مثل ختان الإناث، وزواج القاصرات، والأمية، وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك امتداداً لرسالة البرنامج في الاستثمار في رأس المال البشري وتطبيق أساليب التنمية البشرية، من خلال ربط الدعم النقدي بمتطلبات الالتحاق بالتعليم المدرسي والانتظام فيه على الأقل بنسبة ٨٠%، والمتطلبات الصحية التي تتطلب زيارة الوحدات الصحية على الأقل ثلاث مرات في العام، للتحقق من اكتمال التطعيمات والكشف العام على صحة الطفل، وتشجيع السيدات على متابعة الصحة الإنجابية.
- **السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي يتابع مستجدات الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية^٦.**
- عقد السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً؛ لمتابعة مستجدات الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.
- وأكد الدكتور/ مصطفى مدبولي، على ضرورة مواصلة العمل من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين الوزارات والجهات المعنية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والذي توليه الدولة اهتماماً كبيراً خلال هذه المرحلة، من أجل النهوض بالخصائص السكانية كالتعليم، والصحة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، ورفع الوعي الثقافي لديها، بالإضافة إلى تنظيم معدلات النمو السكاني.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أهم المستجدات في الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والتي تتضمن عدداً من المحاور وهي التمكين الاقتصادي للمرأة، والتدخل الخدمي، والتدخل الثقافي والتوعوي والتعليمي لرفع الوعي وتصحيح المفاهيم المغلوطة المرتبطة بالقضية السكانية، بالإضافة إلى محور التحول الرقمي لرصد ومتابعة وتقييم الخدمات المقدمة للأسرة المصرية، فضلاً عن محور التدخل التشريعي، بهدف وضع إطار تنظيمي حاكم للسياسات المرتبطة بقضية النمو السكاني.
- واستعرضت الدكتورة / أميرة تواضروس، مدير المركز الديموجرافي بوزارة التخطيط، عدداً من المؤشرات والإحصاءات المرتبطة بالوضع السكاني الحالي، بحسب مؤشرات منظومة تنمية الأسرة المصرية (ديموجرافيا مصر)، ونتائج المقارنة بين نتائج المسح الصحي الديموجرافي ٢٠١٤ – ٢٠٢١، والتي توضح أوجه الرعاية الصحية للأم، وصحة الطفل، بالإضافة إلى صحة وتمكين المرأة، وكذا معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- وأوضحت أن محور التمكين الاقتصادي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، يركز على تحفيز السيدات على إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل اللازم لذلك، إلى جانب تقديم الرعاية المتكاملة للسيدات

⁶ <https://www.facebook.com/EgyptianCabinet>

في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٤٥ سنة، وتمكينهم من المساهمة في قوة العمل وتحقيق الاستقلال المادي.

- كما يستهدف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية تحفيز ريادة الأعمال بين النساء وزيادة مشاركتهن في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يُعد أحد القطاعات الرئيسية التي تستوعب فرص العمل اللائق والمُنْتَج للسيدات في مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية.
- كذلك فإن من أهداف المشروع تدريب السيدات على مهارات ريادة الأعمال وتعزيز الثقافة المالية لديهن، فضلاً عن تدريبهن على أساليب وآليات إدارة المشروعات، ومحو الأمية الرقمية لهن، وغيرها من الأنشطة؛ بهدف تأهيلهن للمساهمة في سوق العمل طبقاً للفرص الاستثمارية المتاحة بكل محافظة.
- وأشارت الدكتورة / أميرة تواضروس، إلى أن المشروع يتم تنفيذه وفقاً للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، بحيث يشمل في مرحلته الأولى ٥٢ مركزاً في الريف والحضر.
- استعرضت الدكتورة / رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي جهود الوزارة لتوفير التمويلات اللازمة لتنفيذ خطة تمكين المرأة المصرية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت إلى أن هناك نحو ٥٠ مشروعاً تستفيد منها أكثر من ٢٠ محافظة، بالتعاون مع العديد من شركاء التنمية، من بينها دعم شبكات الحماية الاجتماعية.
- كما عرضت المشروعات الجاري تنفيذها خلال هذه المرحلة، والتي من أمثلتها مشروع (التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام في مصر)، ومشروع (تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية)، ومشروع (برنامج دعم حقوق الأطفال وتمكين أسرهم)، بالإضافة إلى برنامج دعم شبكات الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة) في مرحلته الثانية، فضلاً عن المشروعات التي يتم تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة، ومنها مشروع (الشمول المالي والاقتصادي للمرأة في الريف المصري)، ومشروع (تحسين جودة ووصول الأطفال إلى تعليم حديث قائم على المجتمع)، و (تمكين الإناث في مصر).

● رئيس البورصة المصرية: مصر ستطلق أول سوق إفريقية لتداول شهادات الكربون^٧

- أكد الدكتور / رامي الدكاني، رئيس البورصة المصرية، أن مصر ستطلق أول سوق إفريقي لتداول شهادات الكربون وسيكون بمثابة ثروة إفريقية، لاسيما وأنها تمتلك مستقبلاً كبيراً وفرصاً واعدة في هذا الصدد، خاصة مع تواجد مشروعات الطاقة المتجددة وامتلاك مقوماتها.
- وأشار إلى إن المشروعات المصرية سيكون لها مستقبل قوي جداً في مجال تداول شهادات الكربون، ونجري حواراً حول سوق شهادات الكربون مع الدول الإفريقية ومنها رواندا والجابون وغيرها من الدول. وأكد أن المؤسسات الدولية دائماً ما تشيد بأداء الاقتصاد المصري، فهو اقتصاد قوي ومتنوع وقادر على التصدي للتغيرات ومواجهة التحديات المتعددة؛ فضلاً عن تنوعه وعدم ارتباطه بسلعة معينة بما يكسبه قدرة دائمة على التطور.
- وأعرب عن تفاؤله بقوة البورصة المصرية خلال العام المقبل ٢٠٢٣ من خلال توافر المزيد من الطروحات لجذب المستثمر الأجنبي، فهناك دائماً بضاعة متجددة في السوق المصرية، مؤكداً أن مصر دولة شابة فهناك ٥٠% من متوسط عمر المصريين من الشباب ومن الهام جداً أن يكون هناك تقدم كبير وتعزيز لحجم الاستثمارات من جانب الشباب من البورصة المصرية.
- وأشار إلى أن البورصة المصرية تنفذ خططاً تهدف إلى تمكين الشباب من الاستثمار في البورصة؛ من خلال تعزيز الوعي لديهم وتوفير المزيد من الأدوات الاستثمارية والوسائل التكنولوجية المتطورة التي تيسر وتعزز من مشاركتهم بأسلوب أسهل وأسرع بما يتناسب مع طبيعة الحياة العصرية.
- كما تحدث عن وجود حملات تهدف إلى نشر الوعي لدى جموع الشعوب بشكل عام والشباب بشكل خاص لتعزيز الاستثمارات في البورصة، لافتاً إلى أنه يجري العمل على التشريعات الخاصة برقمنة التداول في البورصة لتعزيز وتيسير مشاركة الشباب في الاستثمارات، بما يتيح تغذية الحسابات الخاصة بهم من خلال المحفظة الإلكترونية وبطاقات الخصم المباشر والبطاقات المدفوعة مقدماً المصدرة من البنوك المصرية.
- وأكدت الدكتورة آيات الحداد، عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، أن مصر بفضل القيادة الحكيمة للرئيس عبد الفتاح السيسي استطاعت أن تخطو بخطى ثابتة وأن تحقق نهضة كبرى واستقراراً اقتصادياً يقود إلى تعزيز التنمية والازدهار والنمو الاقتصادي. وأشارت إلى أن ما حققه الاقتصاد المصري محل إشادة دولية من المؤسسات الدولية ومن القوى الكبرى في العالم وجانب الخبراء والمتخصصين الدوليين.

⁷ <https://www.youm7.com/story/2022/12/22/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B3%D8-AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8-AA%D8-AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8-AF%D8%A7%D8-AA/6019209>

- ولفتت إلى أن الاقتصاد المصري استطاع أن يصمد في مواجهة التحديات العالمية والأزمات المختلفة، وفي مقدمتها أزمة كوفيد-19 التي لاتزال تلقى بآثارها على اقتصاد العالم أجمع، وكذلك الأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على مجريات الأحداث الدولية.
- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تريليون جنيه تكلفة مشروعات مبادرة "حياة كريمة"⁸**
- نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، انفوجرافا حول ما تم إنفاقه في مشروع حياة كريمة. وأوضح إنه تم إنفاق 300 مليار جنيه على مشروعات حياة كريمة منذ بدء المبادرة.
- وأشار إلى أن مبادرة حياة كريمة حققت عدالة اجتماعية كبيرة لجميع القرى في الريف المصري، خاصة في محافظات المرحلة الأولى ولم تشهدها القرى منذ عقود طويلة، وذلك في قطاعات الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي والاتصالات والشباب والرياضة.






300

مليار جنيه

إجمالي تكلفة المشروعات المنفذة منذ بداية مبادرة "حياة كريمة" في عدد 1470 قرية من محافظات المرحلة الأولى.

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء المصري، ديسمبر 2022.

www.idsc.gov.eg

⁸ <https://www.idsc.gov.eg/News/View/15947>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالاتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٩:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

جهاز تنمية المشروعات يمول مشروعات للمرأة بـ ١٢,٩ مليار جنيه خلال ٨ سنوات ١٠:

- أشارت الأستاذة / سالي سعدة، رئيس المكتب الفني بجهاز تنمية المشروعات إلى إن الجهاز ضخ تمويل قدره ١٢,٩ مليار جنيه لمشروعات المرأة خلال ٨ سنوات تم من خلالها إقامة ٧٦٧,٢٩٦ مشروعا صغيرا ومتناهيًا، أتاحت ما يزيد على ٩٤٣ ألف فرصة عمل، كما تم تدريب ما يزيد على ٣٢ ألف سيدة وقتاة على أسس ريادة الأعمال مما يساعد على تمكينهن اقتصاديا.
- وأضافت أن مختلف الخدمات التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركاء التنمية من البنوك والجمعيات الأهلية وشركات التمويل بالإضافة إلى الإقراض المباشر من ٣٣ فرعا للجهاز بكافة المحافظات فضلا عن تمويل مشروعات ريادة الأعمال، وفقاً لآلية رأس المال المخاطر، مضيفة أن الجهاز يتوسع في تمويل المشروعات متناهية الصغر ويقوم بالتركيز على مشروعات الإقراض الجماعي للسيدات والمرأة المعيلة وذوي الهمم وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية.
- وأوضحت أن الجهاز يعمل على تقديم خدمات فنية متنوعة لتطوير مهارات المواطنين خاصة الشباب والمرأة ومساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في مشروعاتهم القائمة.

9 [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

10 <https://www.youm7.com/story/2022/10/28/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A8%D9%8012-9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87/5957080>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية تراجعاً بنسبة -0.4% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 22 ديسمبر 2022، مقارنةً بانخفاض قدره نسبة -2% في بداية الأسبوع. كما انخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -1.2% مقارنةً بتراجع قدره -0.9% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 0.2% مقارنةً بنسبة -1.7% في بداية الأسبوع. بينما تراجع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -1.0%، مقارنةً بانخفاض بنسبة -2.1% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (1) يوضح النجاحات المستمرة التي حققتها مصر في قطاع الرعاية الطبية والصحة:

اليوم الدولي للتغطية الصحية الشاملة



نجاحات مستمرة للرعاية الطبية والتأمين الصحي في مصر

%97+

نسبة الاستجابة الفورية لحل شكاوى
ممنفعي التأمين الصحي الشامل.

2019

التدشين الرسمي لمنظومة التأمين
الصحي الشامل ببورسعيد، وامتدادها
في 2021 للأقصر، والإسماعيلية، وجنوب
سيناء، وصولاً إلى أسوان في 2022.



تطبيق منظومة المعامل
الإلكترونية الموحدة (LIS)

بـ **140** منشأة صحية
تابعة للهيئة.



إطلاق مشروع هيئة الرعاية
الصحية للسياحة العلاجية
(نرعاك في مصر).



تطبيق منظومة الأرشيف
الإلكترونية للأشعة (PACS)

بـ **35** منشأة صحية
تابعة للهيئة.



256+

ألف عملية وجراحة تم إجراؤها
لمنمنفعي التأمين الصحي الشامل في
بورسعيد، والأقصر، والإسماعيلية.



إنشاء أول مستشفى أخضر
متنقل لمؤتمر المناخ COP27،
"الأول من نوعه في مصر
للتأمين الطبي للمؤتمرات
والأحداث الدولية".



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: الأمم المتحدة - الهيئة العامة للرعاية الصحية، ديسمبر 2022

